جلسة لمجلس الشورى بزي "الحرس الثوري".. وروحاني يصف واشنطن بـ"زعيمة الإرهاب الدولي"

إيران تستنفر للدفاع عن "حرسها الثوري".. وتطلب مساندة "5+1"

نواب في مجلس الشورى الايراني يرتدون زي الحرس الثوري خلال الجلسة امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: بعد ساعات قليلة من تضييق الخناق الأميركي على الحرس الثوري الإيراني بتصنيفه «منظمة إرهابية أجنبية»، استنفرت إيران في محاولة مستميتة للدفاع عن مؤسستها العسكرية التي وضعت «أميركيا» على قدم المساواة مع القاعدة وداعش.

واستنجد الرئيس الإيراني حسن روحاني امس بأطراف الاتفاق النووي (5+1) إلى تنفيذ خطوات فعلية لمساندة إيران في مواجهة العقوبات الأميركية، قائلا إن بلاده سوف تنتج أجهزة طرد مركزي في حال تواصل الضغوط.

وأضاف ـ في كلمة له خلال الاحتفال باليوم الوطني للتقنية النووية ـ عندما قلنا إن أجهزة الطرد المركزي سوف تفعل، فاعلموا أننا اليوم وصلنا إلى إنتاج أجهزة من طراز «آي آر 6» وغدا سوف نصل إلى إنتاج «آي آر 8».

كما اتهم روحاني الولايات المتحدة بأنها «زعيمة الإرهاب الدولي»، مؤكدا أن بلاده تخوض «المعركة ضد الإرهاب منذ نشأته».

وندد روحاني بالإجراء الأميركي، مشيرا إلى التزام الحرس الثوري بمحاربة تنظيم داعش إلى جانب القوات الحكومية في سورية والعراق، مضيفا «من أنتم لتصفوا بالإرهابية المؤسسات الثورية؟».

وخلال لقاء مع قوات من الحرس الثوري، أكد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي أن الحرس الثوري كان «على خط الدفاع الأول في مواجهة الأعداء في مختلف الساحات داخل الحدود وخارجها على بعد آلاف الكيلومترات في سورية، لكن أيضا في «الساحات السياسية» في إيران، وفق موقعه الرسمي على الانترنت».

وأضاف خامنئي أن الأميركيين «يتوهمون أنهم يرسمون الخطط ضد الحرس الثوري الإسلامي لكن سيرد كيدهم وخداعهم إلى نحورهم».

ورأى روحاني من جهته أن الولايات المتحدة «تريد استخدام الجماعات الإرهابية ضد شعوب المنطقة»، متسائلا «من في العالم اليوم يروج للإرهاب ويشجعه؟».

وأضاف «حتى اليوم، الولايات المتحدة غير مستعدة لمحاربة تنظيم داعش، وأميركا تخبئ قادته، وترفض أن تحدد لحكومات المنطقة مكان وجود قادة التنظيم».

واستذكر روحاني العام 1988، حاملا على الولايات المتحدة على خلفية كارثة الرحلة رقم 655 لشركة الخطوط الجوية الإيرانية التي قتل فيها 290 شخصا بعد إصابتها «عن طريق الخطأ»، بحسب واشنطن، بصاروخ أطلقته باخرة حربية أميركية متوقفة في مياه الخليج.

وسأل «من يصدق أنه اختلط عليكم الأمر بين طائرة ركاب إيرباص وآف ـ 14»، متهما واشنطن بإسقاط الطائرة عمدا.

وتابع الرئيس الإيراني «تريدون أن تقولوا للأمة الإيرانية: ليس لديكم خط أحمر، نقتل أطفالا أيضا نسحق ركابا أبرياء. رسالتكم رسالة إرهابية موجهة الى العالم أجمع».

من جانبه، عبر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني والنواب، عن الاحتجاج على قرار واشنطن بحضورهم الجلسة البرلمانية مرتدين زي الحرس الثوري، مؤكدين ان «الثوري» وجه أكبر ضربة للخطر الإرهابي في المنطقة، ووصفوا الحكومة والجيش الأميركي بأنهما مثالان للإرهاب العسكري والاقتصادي الدولي.

وأعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، إدراجه القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» التي تشرف على منطقة تضم نقاط نزاع عدة بينها أفغانستان والعراق وسورية واليمن والخليج ضمن لائحة التنظيمات الإرهابية. من جانبه، حذر رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية الميجر جنرال محمد باقري القوات الأميركية في المنطقة من رد «صارم» إذا ارتكبت في غرب آسيا أي خطأ.

كما اصر الحرس الثوري على تهديد واشنطن ردا على القرار فقال قائد الحرس محسن رضائي إنه ينبغي على السفن الحربية الأميركية البقاء على مسافة من زوارق الحرس السريعة في مياه الخليج، مضيفا «يا سيد ترامب قل لسفنك الحربية ألا تمر قرب زوارق الحرس الثوري».

كما ذكرت وكالة تسنيم للأنباء في نفس السياق، أن القوات المسلحة الإيرانية شجبت القرار الأميركي وقالت القوات المسلحة التي تشرف أيضا على الحرس الثوري في بيان إنها «ستستغل كل ما لديها من وسائل لمحاربة» القيادة المركزية الأميركية.

ماذا يعني ويغيّر إعلان الولايات المتحدة: الحرس الثوري الإيراني "منظمة إرهابية"؟

سبق للولايات المتحدة أن هددت أكثر من مرة بإدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية. ولكن التهديدات لم تشق طريقها يوما الى التنفيذ بسبب تحذيرات ومخاوف من أن يؤثر مثل هذا القرار على النشاط الأميركي العسكري والديبلوماسي في المنطقة. ولكنها نفذت الآن تهديدها متجاهلة المحاذير والمخاطر. وسبق للولايات المتحدة أن استهدفت في السابق «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري بالعقوبات ووضعت قائده الجنرال قاسم سليماني على قائمة الإرهاب، ولكنها الآن تصنف الحرس الثوري كله منظمة إرهابية، وهو أول إجراء أميركي يتخذ بحق كيان حكومي أجنبي. الإدارة الأميركية أرفقت هذا التصنيف بتحذير المتعاونين ماليا من مواجهة تهم بتمويل الإرهاب ودعوة الشركات والبنوك والدول المتعاونة مع الحرس الثوري الى إعادة النظر في تعاملاتها، فيما برر الرئيس ترامب هذا الإجراء، الذي كان يجب أن يتم منذ زمن، على هذا النحو: ـ الحرس الثوري يقمع الإيرانيين في الداخل ويمارس الإرهاب في الخارج ـ هذا الإجراء يسمح بزيادة الضغوط على إيران.

من الواضح أن إدارة ترامب لجأت الى محاصرة الحرس الثوري الإيراني ماليا لسببين أساسيين: ـ الأول: يتصل بالحرب الاقتصادية التي تشنها واشنطن على طهران كبديل عن الحرب العسكرية، وتريدها حربا شاملة، وهي أصبحت الآن كذلك مع فرض عقوبات مالية على الحرس الثوري الذي يشكل «قوة اقتصادية» هائلة في إيران، متحكما بمفاصل أساسية عن طريق العديد من المؤسسات والصناديق الخيرية والشركات التي تعمل في مختلف المجالات.

ويعتبر الحرس الثوري، إضافة الى قوته الأمنية والعسكرية الضاربة وامتلاكه سلطة الإشراف على أسلحة إيران الصاروخية الاستراتيجية وعلى برنامجها النووي، «مؤسسة إيرانية غنية» مثلها مثل مؤسسة النفط الإيرانية و«وقف الإمام الرضا» ـ الثاني: يتصل بالخطة الإسرائيلية الأميركية الهادفة الى إضعاف إيران إقليميا ووقف تمددها في كل أرجاء المنطقة لأنها تشكل العقبة الرئيسية والكبرى في وجه المشاريع الأميركية، بما في ذلك مشروع ما سمي «صفقة القرن». ولما كانت السيطرة الإيرانية في المنطقة العربية تتم عبر منظمات وأذرع عسكرية وشعبية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي والحوثيين، وهذه المنظمات إما تابعة مباشرة للحرس الثوري الإيراني أو تتلقى منه الدعم والمساندة، فإن التركيز الأميركي تحول من هذه «الفروع» المصنفة إرهابية الى الحرس الثوري الذي تعتبره واشنطن منذ تأسيسه أنه لعب دورا رئيسيا في تصدير الثورة الإسلامية وفي إقامة الأنشطة الإيرانية في العراق ولبنان وسورية واليمن، وفي الدخول على خط ما سمي «الربيع العربي» وقطف ثماره والاستفادة من التحولات الجذرية التي أدخلها على موازين وخريطة المنطقة. ولكن هذا التوجه الأميركي الى تشديد الحصار الديبلوماسي والمالي والاقتصادي على إيران، لن يمر من دون مضاعفات ومن دون ردود فعل من إيران إذا ما شعرت بأن «الإطباق» الأميركي عليها سيؤدي الى «تجويعها» لتأليب الشعب على النظام، أو الى تحجيمها وإضعافها في المنطقة وفك ارتباطها بالمنظمات الموالية والتابعة لها. وطلائع هذا الرد الإيراني ظهرت من خلال القرار الإيراني بتصنيف الولايات المتحدة دولة راعية للإرهاب، وتصنيف القوات الأميركية المنتشرة في غرب آسيا (العراق وسورية خصوصا) جماعات إرهابية، مع ما يعنيه ذلك من نتيجتين:

ـ وضع قوات ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في دائرة الخطر والاستهداف.

ـ جعل التحركات والأنشطة الأميركية في المنطقة، خصوصا في العراق، الأمنية والعسكرية والديبلوماسية أكثر تعقيدا وصعوبة.

الأنظار تتجه الى رد فعل إيران، كيف ستتصرف بعد تصنيف حرسها الثوري إرهابيا؟! وكيف ستترجم تصنيفها الإرهابي للقوات الأميركية، وما إذا كانت ستبادر فعلا الى تحريك حلفائها وجماعاتها لضرب هذه القوات ولزعزعة استقرار المنطقة وقلب الطاولة؟ خصوصا أن الرئيس ترامب لا يفسح في المجال عبر قراراته المتشددة والمتلاحقة، أمام إيران في أن تطبق إستراتيجية الانتظار، أي انتظار رحيله عن البيت الأبيض. فالمسألة أكثر من مسألة تقديم هدايا الى نتنياهو عشية الانتخابات المصيرية (أمس) وإنما هي مسألة حماية أمن إسرائيل وإبعاد إيران عن حدودها، وحماية نفوذ ومصالح الولايات المتحدة باحتواء مشروع إيران بالسيطرة على المنطقة.

عباس: أيدينا ممدودة للمفاوضات لكن لن نفرّط في حقوقنا

إسرائيل تنتخب الكنيست الـ 21.. نتنياهو يدعو إلى "حسن الاختيار" وغانتس إلى "التغيير"

سيدة من فلسطينيي 48 مغادرة مركز اقتراع فيما تبدو صورة احد مرشحي القائمة العربية في انتخابات الكنيست امس (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: أدلى الإسرائيليون بأصواتهم امس لاختيار أعضاء الكنيست رقم 21، حيث تنطوي هذه الانتخابات البرلمانية على رهانات كبيرة يتقرر بموجبها بقاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو رغم مزاعم الفساد التي تحيط به، أو استبداله برئيس الأركان السابق بيني غانتس حديث العهد بالسياسة.

وبعد إدلائه بصوته في مدينته روش هاعين تعهد غانتس بـ «مسار جديد» في حاله فوزه.

وقال زعيم تحالف «ازرق ابيض» امس: «أنا سعيد بوضع نفسي في خدمة دولة إسرائيل. أنا سعيد بالوقوف من أجل مصلحة الشعب على عتبة مسار جديد».

وأضاف: «يجب أن نحترم الديموقراطية وندعو جميع الأطراف إلى المحافظة على الهدوء».

وأما نتنياهو، فأدلى بصوته في إحدى مدارس القدس التي أقيم فيها مركز اقتراع حيث حض الإسرائيليين على «حسن الاختيار»، وقال: «يجب أن تنتخبوا، فهذا عمل مقدس وجوهر الديموقراطية، ويجب أن نكون شاكرين لذلك». وأضاف: «لن أخبركم أنا لمن تصوتوا، بإمكاني ذلك لكني لن أخبركم. وبعون الله اسرائيل منتصرة». وستكون هذه الانتخابات بمنزلة استفتاء على نتنياهو البالغ من العمر 69 عاما والذي اكتسب سمعة ضامن الأمن والنمو الاقتصادي في البلاد، غير أن شعبويته ومزاعم الفساد التي تحيط به جعلت الكثيرين على استعداد للتغيير.

ويتوقع أن تكون النتيجة متقاربة بين الطرفين، والأرجح أن تؤدي بعد صدورها رسميا إلى مفاوضات محمومة لتشكيل حكومة ائتلافية، في وقت تشير استطلاعات الرأي إلى أن نتنياهو في موقع أفضل من خصمه. ومنحت الاستطلاعات حزب نتنياهو «الليكود» وتحالف «الأزرق والأبيض» نفس عدد المقاعد في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا.

وبحسب هذه الاستطلاعات التي تعطي كل طرف ثلاثين مقعدا، لن يكون بإمكان أي منهما تحقيق الغالبية المطلوبة لتشكيل حكومة، وسيحتاجان إلى تشكيل ائتلاف حكومي.

وإذا فاز نتنياهو، فسيكون أول رئيس وزراء يتجاوز الفترة التي أمضاها ابرز مؤسسي اسرائيل ديفيد بن غوريون في المنصب.

وشغل نتنياهو هذا المنصب لأكثر من 13 عاما مرسخا نفسه بقوة في قمة العمل السياسي في إسرائيل، إلى درجة أن البعض أطلقوا عليه لقب «الملك بيبي». وفي حال فوزه، سيواجه أيضا احتمال أن يكون أول رئيس وزراء في منصبه يتم توجيه الاتهام إلي، حيث أعلن المدعي العام أنه ينوي توجيه لائحة اتهام الى نتنياهو بتلقي رشى والاحتيال وسوء الأمانة بانتظار استكماله استجوابات معلقة. لكن اتهام نتنياهو لا يلزمه بالاستقالة، إلا في حال الإدانة وبعد استنفاده كل الاستئنافات.

في غضون ذلك، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنه يأمل أن تسير إسرائيل «في الطريق الصحيح للوصول إلى السلام» عقب انتخاباتها البرلمانية.

وخاطب عباس في تصريحات للصحافيين برام الله الإسرائيليين قائلا: «ليفهموا أن السلام مصلحة لنا ولهم وللعالم أجمع، وبالتالي ليأتوا الى طاولة المفاوضات، وأيدينا دائما ممدودة للمفاوضات ولكن لن نفرط بحقوقنا».

من جهتها، قالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مسؤولة الإعلام فيها حنان عشراوي إن الفلسطينيين لا يتوقعون أي أمر إيجابي من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية.

واعتبرت عشراوي أن انتخابات إسرائيل «منافسة بين التطرف والأكثر تطرفا والعنصري والأكثر عنصرية ضد الفلسطينيين». وأشارت إلى ما تخلل المعركة الانتخابية في إسرائيل من تعهدات «معادية للفلسطينيين وحقوقهم مثل ضم الضفة الغربية وتكريس الاحتلال كنظام سيطرة وفرض إسرائيل الكبرى على أرض فلسطين التاريخية». واعتبرت المسؤولة الفلسطينية أن الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية «لا تشكل سوى إمعانا في العدوان على الشعب الفلسطيني وإلغاء احتمالات السلام».

"العدالة والتنمية" يطالب بإعادة انتخابات إسطنبول

عواصم ـ وكالات: أعلن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أنه سيتقدم بطلب للجنة العليا للانتخابات لإعادة الانتخابات على منصب رئيس بلدية اسطنبول، وارجع الحزب طلبه الى وجود مخالفات وانتهاكات تخللت عملية التصويت وأثرت بشكل مباشر على النتيجة.

وقال علي إحسان يافوز، نائب رئيس الحزب، للصحافيين أمس: «سنقول إننا نريد إعادة الانتخابات في اسطنبول»، وأشار إلى قانون يتيح للأحزاب طلب إعادة الانتخابات في حال رصد تجاوزات من شأنها تغيير مسار الانتخابات.

وشدد يافوز على أن الشكوك حول نتائج الانتخابات المحلية في اسطنبول ستظل قائمة، فيما إذا رفض المجلس الأعلى للانتخابات، مطالب حزب العدالة والتنمية بإعادة الانتخابات في المدينة، الطلب الذي رفضته اللجنة.

وقال يافوز إن الحزب سيطعن على قرار رفض إعادة فرز الأصوات، وكتب على تويتر يقول «يتعذر فهم سبب اتخاذ هذا القرار في وقت توجد فيه مخالفات كثيرة، سنذهب مرة أخرى للجنة العليا للانتخابات مستخدمين وسيلة طعن استثنائية».

ودعا حزب العدالة والتنمية أيضا إلى إلغاء الانتخابات في دائرة بيوك جكمجة، لكن أوزيل قال إن اللجنة لم تفصل بعد في هذا الطلب، وإعادة فرز الأصوات جارية حاليا في دوائر المدينة المتبقية.

من جهته، قال مندوب حزب «العدالة والتنمية» لدى اللجنة العليا للانتخابات، رجب أوزال امس، إن اللجنة قررت إعادة فرز الأصوات في 51 صندوقا خاصة بالانتخابات المحلية الأخيرة في اسطنبول، بعد مطالبة الحزب بإعادة فرز جميع مراكز الاقتراع في المدينة.

بدعم ألماني ـ فرنسي.. ماي تسعى لإرجاء "بريكست" مرة ثانية

عواصم ـ وكالات: أجرت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي مشاورات مغلقة مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل في برلين امس، حول ملف خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي (بريكست) وسبل تفادي خروج غير منظم لها في 12 ابريل الجاري، بعدها تجري محادثات مماثلة مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في باريس.

ورفض المتحدث باسم المستشارة الألمانية شتيفن زايبرت تقديم تفاصيل عن هذه المشاورات، قائلا في بيان مقتضب ان اللقاء الذي استمر ساعة ونصف الساعة «كان مغلقا وهدف الى تبادل وجهات النظر حول سبل الحيلولة دون خروج بريطاني غير منظم من الاتحاد الاوروبي في 12 ابريل الجاري».

وفيما تسعى ماي الى التمديد حتى نهاية يونيو المقبل اقترح رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك امس، تمديد الموعد لمدة 12 شهرا اي لغاية ابريل من العام المقبل.

من جهته، أكد وزير الشؤون الأوروبية الروماني جورج كيامبا امس، ضرورة تقديم المملكة المتحدة خطة واضحة المعالم سياسيا تسوغ موافقة الاتحاد الأوروبي في قمته اليوم على طلب تمديد موعد الخروج من الاتحاد الأوروبي حتى نهاية يونيو المقبل.

وقال كيامبا الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي في دورته الحالية في مؤتمر صحافي عقب اجتماع مجلس الشؤون العامة الأوروبي على المستوى الوزاري في لوكسمبورغ ان «الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اكدت خلال الاجتماع التزامها باتفاقية الانسحاب (بريكست) باعتبارها أفضل وسيلة ممكنة لضمان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي».

وأضاف كيامبا أنه «في ضوء حالة عدم اليقين في المملكة المتحدة فقد شدد الوزراء على ضرورة مواصلة الاستعدادات لجميع النتائج والاحتمالات بما في ذلك سيناريو (عدم التوصل لاتفاق)».

من جانبه، اكد كبير المفاوضين الأوروبيين ميشيل بارنييه في المؤتمر الصحافي إن «اتفاقية الانسحاب غير قابلة للتفاوض، ولن يعاد فتحها».

وأضاف بارنييه أن «سيناريو عدم التوصل لاتفاق لن تكون أبدا قرار الاتحاد الأوروبي بل إن المسؤولية تقع على عاتق المملكة المتحدة في إخبارنا بما تريده».